المنارة

نشرة مكافحة الجرائم المالية في الإمارات العربية المتحدة

الإصدار 3 – سبتمبر 2021

كلمــة ترحيبيــة

يسعدني بصفتي رئيساً للجنة العليا المشرفة على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أن أقدم لكم الإصدار الثالث من نشرة مكافحة الجرائم المالية – "المنارة"، التي تدور مواضيعها حول قضايا مختلفة تعكس أحدث النتائج التي تم التوصل إليها لتحسين الجوانب التنظيمية المتعلقة بإطار الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الإمارات العربية المتحدة.

إن تصميم دولة الإمارات على الحدّ من الجرائم المالية هو ركن أساسي في إحراز التقدم في الجهود المبذولة لتنسيق التعاون في هذا المجال. وعلى الرغم من التحديات التي شهدها العام الماضي، إلا أننا نواصل اتخاذ التدابير اللازمة للسير قدماً نحو الأهداف المنشودة، بفضل الجهود الدؤوبة التي تبذلها كافة الهيئات الحكومية المختصة، بما في ذلك وزارة الخارجية والتعاون الدولي، فضلاً عن الجهود القيّمة التي يبذلها القطاع الخاص في دولة الإمارات. ولا بدّ لي أن أتوجه بالشكر إلى جميع شركائنا الدوليين والجهات المحلية المعنية على مساهماتها في تمكين دولة الإمارات من بناء اقتصاد آمن يتسم بالاستقرار والنمو، وقادر على إدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأشكال أخرى من الجرائم المالية على نحوٍ فعال.

أنا فخور بالتقدم الذي أحرزته دولة الإمارات حتى الآن، حيث تتضافر الجهود من قبل جميع الجهات الحكومية المعنية التي تعمل بلا كلل من أجل توطيد قدراتها على مكافحة الجرائم المالية، ابتداء من الجهات المعنية بإنفاذ القانون، إلى الجهات الرقابية، والسلطة القضائية، والوزارات، ووحدة المعلومات المالية، والمكتب التنفيذي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويعكس هذا الواقع التزامنا الجماعي بالنهج القائم على حقيقة أن طبيعة الجريمة المالية العابرة للحدود تتطلب تعزيز العمل المنسق من أجل تنفيذ الحلول العالمية والمحلية على حد سواء، وهي مواضيع سنقوم بمناقشتها لاحقاً في هذه النشرة. وبالإضافة إلى سعينا المتواصل نحو تحقيق أهدافنا، فإننا نرحب بتطبيق المعايير الدولية في مجالات رئيسية مثل الرقابة، والتعاون الدولي، والإنفاذ، والتحقيقات المالية ودمجها في صلب الاستجابة الوطنية لدولة الإمارات. كما أن الإنجازات الأخرى، مثل قرار مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف) برفع تقييم الامتثال الفني لدولة الإمارات فيما يتعلق بعدد من توصيات مجموعة العمل المالي، تنبع مباشرة من جهودنا الرامية إلى تبني أفضل الممارسات، بما يتماشى مع استراتيجيات الحد من المخاطر التي تم تحديدها في إطار منهجية تقييم المخاطر الوطنية وخطة العمل الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وفي هذا السياق، يثير التفاعل بين جهودنا المحلية من ناحية، وأولويات نظرائنا الدوليين والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً المعني بتحقيق الامتثال لقوانين مكافحة الجرائم المالية من جهة أخرى، مسائل في غاية الأهمية على الصعيد العالمي. وإزاء هذا الواقع، تبرز أهمية الدور المحوري الذي تقوم به وزارة الخارجية والتعاون الدولي والمكتب التنفيذي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبصفتي وزيراً للخارجية والتعاون الدولي، فقد حرصت على أن يحظى التعاون الفني مع شركائنا الإقليميين والعالميين بأولوية وطنية حيوية على رأس جدول أعمال السلك الدبلوماسي والمسؤولين الفنيين في دولة الإمارات.

ولضمان استمرار التعاون الوثيق بين مختلف الأطراف، يسعدني أن أترأس أعمال مجموعة كبار الخبراء في دولة الإمارات، والتي تتألف من كبار المسؤولين في مجال إنفاذ القانون، ومسؤولين وزاريين وتنظيميين من وزارة الخارجية والتعاون الدولي، ووحدة المعلومات المالية، ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وجهات أخرى في الدولة، التي تتطلع إلى النهوض بما تم إرساؤه من تعاون فني بين الجهات المحلية والشركاء الدوليين إلى المستوى التالي. وعلى هذا الأساس، نتطلع إلى مواصلة العمل والتعاون مع نظرائنا في مجال تبادل المعلومات، ومعالجة الشواغل الوطنية والعابرة للحدود، ومناقشة التطبيقات الجديدة، والتعلم من تجارب الآخرين.

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالتشديد على أنه رغم التقدم السريع الذي أحرزناه خلال السنوات الأخيرة في مجال تعزيز إطار العمل الوطني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلا أن دولة الإمارات لا تزال أمام الكثير من التحديات التي تتطلب بذل المزيد من الجهود للنهوض بمكانة الدولة إلى أعلى المستويات. إن الجرائم المالية آخذة في التطور، وكذلك فهمنا لها - والأدوات التي نستخدمها لمواجهتها. ولا يمكن لدولة الإمارات، بالتعاون مع غيرها من الدول، أن تتصدى لتهديد عالمي بهذا الحجم إلا من خلال نهج استراتيجي منسق. ومن هذا المنطلق، لا بد لنا من المحافظة على الوعي العام من خلال إطلاع الجمهور ومجتمعاتنا الحكومية والتجارية على جهودنا وإشراكهم في تعزيز مهمتنا المشتركة.

مع خالص التقدير،

سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان
وزير الخارجية والتعاون الدولي في الامارات العربية المتحدة
رئيس اللجنة العليا المشرفة على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

المحتويات

لمحة عامة عن المبادرات الأخيرة
التعاون الدولي

التنسيق المحلي وإطلاق لجنة الشراكة بين القطاعين العام والخاص

الإمارات العربية المتحدة تعزز نهجها الرقابي القائم على المخاطر

الإنجازات التي حققتها الإمارات العربية المتحدة في مجال التحقيق بالجرائم المالية

مصادر مهمة
للتعمّق أكثر في الموضوع

لمحة عامة عن المبادرات الأخيرة

التعاون الدولي

واصلت دولة الإمارات خلال الأشهر التي انقضت منذ صدور الطبعة الأخيرة من نشرة "المنارة" ممارسة جهود كبيرة على الساحة الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. واتخذ التعاون والتنسيق بين دولة الإمارات وأصحاب الشأن في جميع أنحاء العالم أشكالاً عديدة، أسفر عن تحقيق تقدم ملموس في عدة جوانب من النهج الذي تتبعه الدولة بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كان التعاون المشترك مع الاتحاد الأوروبي في طليعة المبادرات الدولية التي تبنتها دولة الإمارات في إطار الشراكات التي تعقدها على المستوى الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي الأشهر الأخيرة، عقد مسؤولون من دولة الإمارات، بقيادة وزارة الخارجية والتعاون الدولي، سلسلة من ورش العمل الافتراضية مع مسؤولي الاتحاد الأوروبي حول المنهجيات المستخدمة لتعطيل الجرائم المالية، بما في ذلك مناقشة أهمية الهيئة المتعددة الأجهزة كنهج يمكن استخدامه لإجراء تحقيقات موازية. وقد شاركت جهات إنفاذ القانون الرئيسية على مستوى الدولة في هذه الأنشطة، بما في ذلك وزارة الداخلية والنيابة العامة حيث تم تبادل المهارات والمعرفة والاستفادة من المناقشات القيّمة. وركزت ورش العمل على بناء فهم موحد وشامل للجريمة والأفراد المتورطين في الجريمة المنظمة في مختلف مناطق الدولة، بالإضافة إلى الترابط بين شبكات الجريمة المنظمة على الصعيد الدولي.

كما عُقدت الجلسة الثالثة للحوار الهيكلي بين الاتحاد الأوروبي والإمارات العربية المتحدة في وقت لاحق خلال شهر يوليو من العام الحالي. وقد ترأست الآنسة / آمنة فكري، مديرة إدارة الشؤون الاقتصادية والتجارية في وزارة الخارجية والتعاون الدولي، الجانب الإماراتي في الحوار بمشاركة مسؤولين آخرين من المديرية العامة للاستقرار المالي والخدمات المالية واتحاد أسواق رأس المال في الاتحاد الأوروبي. وتبادل المشاركون من الاتحاد الأوروبي والإمارات العربية المتحدة الآراء خلال الحوار وشاركوا في مناقشات مثمرة حول التقدم المحرز من كلا الجانبين في مجال تحسين أطر عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى كل جهة من أجل مواجهة التحديات والمخاطر المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتمحورت أجندة الحوار حول مواضيع مختلفة حيث استعرض الجانب الأوروبي التشريعات الجديدة التي أصدرها الاتحاد الأوروبي بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بينما ناقش الوفد الإماراتي أبرز الجهود والإنجازات التي أحرزتها دولة الإمارات في تطوير إطار عمل فعّال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتطرق إلى أهمية إقامة شراكة فعالة ومثمرة بين القطاعين العام والخاص، والتعديلات الأخيرة على لوائح ملكية المستفيد الحقيقي.

بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي، تشارك الإمارات العربية المتحدة مع مجموعة واسعة من الشركاء في كل مناطق العالم. وباعتبارها نقطة محورية في تنسيق التعاون من داخل الدولة مع الشركاء الرئيسيين في الخارج، تلعب سفارات الإمارات العربية المتحدة دوراً مركزياً في الجهود التي تبذلها دولة الإمارات في مجال تبادل المعرفة والربط بين أصحاب المصلحة الفنيين في الإمارات ونظرائهم على مستوى العالم. إن المشاركات على هذا المستوى تساهم في تعميق التعاون الفني القائم بين دولة الإمارات والجهات القضائية الأخرى ـ بل أن هناك قدرا كبيرا من المعرفة التي بإمكان الإمارات العربية المتحدة أن تستخلصها من توسيع نطاق التعاون الاستراتيجي بشأن قضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وضمان مشاركة الهيئات التنظيمية وسلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية في مناقشات فنية ترمي إلى تعزيز آليات التصدي للطبيعة الدولية للجريمة المالية.

إن أكثر ما يسترعي الانتباه هو الزخم الذي اكتسبه هذا الحوار خلال عام واحد من الزمن - حيث عقدنا أولى جلساتنا في شهر يوليو الماضي - وتواصلت المناقشات التي تكللت بالنجاح وأدت إلى نتائج ملموسة، بما في ذلك عقد دورات تدريبية مؤثرة بقيادة خبراء من المرفق العالمي للاتحاد الأوروبي

آمنة فكري،

مديرة إدارة الشؤون الاقتصادية والتجارية في وزارة الخارجية والتعاون الدولي، خلال جلسات الحوار الهيكلي بين الاتحاد الأوروبي والإمارات العربية المتحدة

ويتولى فريق من الخبراء يتألف من كبار المسؤولين في الإمارات العربية المتحدة قيادة جزء رئيسي من هذه الجهود بهدف تشجيع المشاركة الفعالة وتعزيز التعاون الثنائي العميق بين المؤسسات التي ينتمون إليها ونظرائها في الخارج. ومن بين المناقشات التي جرت مؤخراً، قام وفد برئاسة معالي أحمد بن علي الصايغ وزير دولة، ومعالي خالد محمد بالعمى محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بزيارة المملكة العربية السعودية. وقد أتاح هذا الاجتماع فرصة لتبادل الخبرات واستعراض ومناقشة النهج الرامية إلى الحد من المخاطر الإقليمية، والتأكيد على أهمية التقيد بالمعايير الدولية ذات الصلة، وتعزيز التعاون والتواصل الوثيقين مع المملكة، باعتبارها أحد الشركاء الاستراتيجيين الرئيسيين للإمارات العربية المتحدة.

يجري حالياً عقد مشاركات مماثلة مع سلطات قضائية رئيسية أخرى، بما في ذلك في أميركا الشمالية، وأوروبا، وأفريقيا، وآسيا. وفي شهر يونيو الماضي، تم استكمال برنامج مشترك مدته أسبوعان يركز على تعزيز بروتوكولات تحديد ومعالجة ممارسات غسل الأموال ومنع تدفق الأموال بالطرق غير المشروعة بين المكتب التنفيذي لمواجهة غسل الأموال لدولة الإمارات وبين هيئة صاحبة الجلالة للإيرادات والجمارك في المملكة المتحدة "HMRC".

وفي شهر يوليو، رحبت الإمارات العربية المتحدة بوفد من وزارة الخزانة الأمريكية. وخلال الزيارة، عقد السيد بول أهيرن، رئيس الوفد ومساعد الوزير بالإنابة، عدة اجتماعات، بما في ذلك مع سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية والتعاون الدولي ورئيس اللجنة العليا المشرفة على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومعالي أحمد الصايغ وزير الدولة، ومعالي خالد محمد بالعمى، محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وكبار المسؤولين من الأجهزة الرقابية والتنظيمية في دولة الإمارات.

وخلال هذه الاجتماعات، أطلع المسؤولون الإماراتيون وفد الخزانة الأمريكي على مختلف المبادرات والتطورات التي حققتها دولة الإمارات لتحسين فعالية نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك إنشاء المكتب التنفيذي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجهود التي تقوم بها اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وأكدت الاجتماعات حرص دولة الإمارات على العمل بشكل وثيق مع السلطات القضائية الأخرى في القضايا الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك تبادل المعلومات حول الأنماط التي تثير القلق، والتعلم من مختلف النهج المتبعة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها من أشكال الجرائم المالية، فضلا عن العمل على تحسين مهارات وقدرات نهج الإمارات العربية المتحدة في التعامل مع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وأخيراً، وقعت دولة الإمارات والجهات المختصة الرئيسية عدداً من مذكرات التفاهم الهامة واتفاقيات التعاون. فعلى سبيل المثال، وقعت وحدة المعلومات المالية الإماراتية مذكرات تفاهم مع الصين وبنغلاديش والصومال بشأن تبادل المعلومات المالية وتعزيز الجهود الرامية إلى تسهيل التبادل القوي للمعارف والخبرات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبهذا ارتفع العدد الإجمالي لمذكرات التفاهم المبرمة بين وحدة المعلومات المالية ونظرائها الدوليين إلى أكثر من 50 مذكرة. وأشار مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي إلى أنه في ما يتعلق بالمذكرة الموقعة مع الصين على وجه الخصوص، فإن وحدة المعلومات المالية ومركز المراقبة والتحليل لمكافحة غسل الأموال في الصين (CAMLMAC) سيتبادلان المعلومات عن التحقيقات حول المعاملات المالية المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى الأشخاص أو الجهات المتورطة، وفقاً للقوانين والأنظمة المحلية والدولية.

كما وقعت دولة الإمارات وصدقت على معاهدات تسليم المجرمين مع العديد من السلطات القضائية الأجنبية، بما في ذلك هولندا وجنوب أفريقيا. وتشارك الإمارات العربية المتحدة مشاركة فعالة في المناقشات مع العديد من السلطات القضائية الأخرى لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاقيات ومذكرات تفاهم بشأن المساعدة المتبادلة، وإنفاذ القانون، لزيادة التعاون الفعال بين مختلف الأطراف.

وتشكل هذه الجهود مجتمعة وما أثمرت عنه من التزامات واتفاقيات على نطاق واسع، الركيزة الأساسية في قيادة دولة الإمارات نحو العمل بفعالية أكبر مع وحدات المعلومات المالية الأخرى، وسلطات إنفاذ القانون، والجهات الرقابية، وغيرها من أصحاب الشأن الرئيسيين، من أجل إحداث تأثير كبير على الجهود العالمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

إن هذه الاتفاقيات تهدف إلى مكافحة الجريمة على أساس الاحترام المتبادل لسيادة الدولتين، وتعزيز التعاون في مكافحة الجرائم الخطيرة، بما في ذلك الجريمة المنظمة، وضمان تحقيق العدالة

سعادة محش الهاملي

سفير دولة الإمارات لدى جمهورية جنوب أفريقيا

التنسيق المحلي وإطلاق لجنة الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تواصل الإمارات العربية المتحدة عملها في التصدي لتحديات الجرائم المالية المحلية، مع بذل جهود قوية ومتضافرة من جانب الجهات المعنية الحكومية والخاصة على حد سواء. وفي الأشهر الأخيرة، كرسنا جهوداً كبيرة لتوسيع نطاق التواصل مع القطاع الخاص من أجل زيادة الوعي والمشاركة في مكافحة الجرائم المالية ومنع الاحتيال، ضمن مواضيع أخرى. وفي هذا الصدد، تم إنشاء فرق عمل لدعم تنفيذ التحسينات التنظيمية والبرامج التنفيذية الجارية، كما تم تعزيز التشريعات في عدة مجالات.

وفي شهر مايو/أيار، ترأس سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية والتعاون الدولي، اجتماع اللجنة العليا للإشراف على الاستراتيجية الوطنية لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمناقشة خطة دولة الإمارات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتناول الاجتماع آخر التطورات في أطر العمل التنظيمية والتشريعية في الإمارات العربية المتحدة، فضلاً عن نظرة عامة على الجهود التي يبذلها المكتب التنفيذي لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب باعتباره جهة التنسيق الوطنية فيما يتعلق بالجرائم المالية والعقوبات المالية المستهدفة.

بالإضافة إلى ذلك، أنشأت الإمارات العربية المتحدة لجنة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، برئاسة المكتب التنفيذي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهي تضم حالياً أعضاء من 16 جهة حكومية ومن القطاع الخاص. وشدد هذا الائتلاف الديناميكي على أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص في منع الأنشطة غير المشروعة، مع التأكيد على أهداف اللجنة الرامية إلى تحسين إجراءات التحقيق والملاحقة القضائية في الجرائم المالية، بما في ذلك تبادل المعلومات الاستخباراتية وتحليلها بين القطاعين الخاص والعام في الإمارات العربية المتحدة.

في شهر يونيو الماضي، شارك معالي خالد محمد بالعمى محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي إلى جانب أحمد علي الصايغ وزير دولة، في رئاسة اجتماع تم عقده في وزارة الخارجية والتعاون الدولي وحضره الرؤساء التنفيذيون لجميع المؤسسات المالية المحلية في دولة الإمارات. وقد تم استكمال هذا الاجتماع بحدث مماثل للمسؤولين التنفيذيين من المؤسسات المالية الأجنبية المسجلة في المناطق الحرة لضمان التنفيذ المنسق للأنظمة واعتمادها بشكل موحد من قبل جميع

> يسرنا أن نرى تكامل الجهود بين القطاعين الخاص والعام. إن الاجتماع الذي عُقد بالتعاون مع وزارة الخارجية والتعاون الدولي هو بمثابة شهادة رئيسية على أن توحيد الجهود ساهم في رفع مستوى امتثال الإمارات العربية المتحدة إلى "الامتثال إلى حد كبير" كما أعلنت مجموعة "مينافاتف" أمس. وبوسعنا مواصلة تعزيز هذا النجاح من خلال الشراكة الوثيقة بين القطاعين العام والخاص.

معالي خالد محمد بالعمى،
محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

المؤسسات المالية العاملة في الإمارات العربية المتحدة. وفي شهر أغسطس، ترأس معالي بالعمى أيضاً اجتماع اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، التي اعتمدت، ضمن بنود أخرى، متطلبات تنظيم قطاع "حوالة دار".

وتماشياً مع نمط المخاطر في دولة الإمارات، فإن المشاركة بين القطاعين العام والخاص لم تكن مقتصرة على القطاع المالي. بالإضافة إلى ذلك، عقد كل من معالي أحمد بن علي الصايغ وزير دولة، وسعادة عبدالله سلطان الفن الشامسي، الوكيل المساعد لقطاع الرقابة والمتابعة بوزارة الاقتصاد، والسيد برايان ستيروالت، الرئيس التنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية، جلسات تثقيفية مع مسؤولين تنفيذيين من قطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة بهدف زيادة الوعي وفهم مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واللوائح المنظمة لها في الإمارات العربية المتحدة.

وانضم إلى هذه الجلسات التي ترأستها السلطات الحكومية

الإماراتية، أكثر من ستمائة من أصحاب المصلحة لزيادة فهم المخاطر الرئيسية في قطاعات الأعمال والمهن غير المالية المحددة، ومناقشة التطورات على اللوائح والإجراءات المعتمدة من قبل الهيئات التنظيمية في سلطات إنفاذ القانون، وأهمية تعزيز المشاركة بين القطاعين العام والخاص لمنع الجريمة المالية.

وتعتبر الأعمال والمهن غير المالية المحددة ذات أهمية بالغة في الجهود التي تبذلها دولة الإمارات لتعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما أنها تعتبر بمثابة الرادع لمنع انتشار الجرائم المالية في الاقتصاد المحلي والعالمي.

استقطبت الفعاليات التي تم عقدها للأعمال والمهن غير المالية المحددة أكثر من 1200 مشارك وركزت على القضايا العملية المتعلقة بتنفيذ اللوائح، واعتماد ضوابط فعالة لتحقيق الامتثال، واستخدام منصة goAML لرفع تقارير المعاملات المشبوهة إلى وحدة المعلومات المالية الإماراتية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على عواقب عدم الامتثال والإجراءات التي يتم اتخاذها في حال المخالفات.

ومن منظور تشريعي وتنظيمي، حققت الإمارات العربية المتحدة جهوداً إضافية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال جمع بيانات المستفيد الحقيقي في قاعدة بيانات موحدة ستستخدم كمرجع مركزي للجهات المعنية، بما في ذلك السلطات الأمنية والشرطة، وسلطات الإنفاذ الأخرى، أثناء قيامها بالتحقيق في الجرائم المالية. ومن خلال هذه الإصلاحات، أحرزت دولة الإمارات تقدماً في مستوى تصنيف الامتثال لتوصيات مجموعة العمل المالي حيث رفعت "مينافاتف" في شهر يونيو الماضي تقييم الامتثال الفني لدولة الإمارات فيما يتعلق بثلاث من هذه التوصيات. وبهذا الإنجاز، أصبحت دولة الإمارات "ملتزمة" و"ملتزمة إلى حد كبير" في 37 توصية من أصل 40 توصية من توصيات مجموعة العمل المالي (فاتف).

أولاً، تم رفع تقييم دولة الإمارات من "ملتزم جزئياً" إلى "ملتزم" ضمن التوصية 6 - العقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بالإرهاب وتمويله، وذلك بسبب التقدم المحرز في تنفيذ الإرشادات التنظيمية بشأن العقوبات المالية المستهدفة بالنسبة لقوائم العقوبات المحلية وقائمة العقوبات الموحدة للأمم المتحدة.

ثانياً، تم رفع تصنيف التوصية 7 - "العقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بانتشار التسلح، إلى "ملتزم"، في ضوء الجهود الحثيثة التي بذلتها دولة الإمارات، ممثلة بالمكتب التنفيذي في لجنة السلع والمواد الخاضعة للرقابة على الاستيراد والتصدير، للحدّ من المخاطر المتعلقة بالعقوبات نتيجة لقرب دولة الإمارات الجغرافي من دول غير مستقرة بسبب النزاعات، ما يجعلها عرضة للمخاطر. وثالثا، تم رفع تقييم امتثال الدولة من "ملتزم جزئياً" إلى "ملتزم إلى حد كبير" ضمن التوصية 25 - الشفافية والمستفيدون الحقيقيون من الترتيبات القانونية، نتيجة لاستحداث السجل الاقتصادي الوطني وإنشاء مجموعة من اللوائح والممارسات المنسقة بشأن المستفيد الحقيقي وبدء تطبيقها على مستوى الدولة مع إلزام السلطات القانونية المسجلة في الإمارات العربية المتحدة بتقديم معلومات قابلة للتحقق عن المستفيدين الحقيقيين من هذه الكيانات.

وتواصل الدولة جهودها لإجراء إصلاحات مماثلة على جميع الأصعدة. ففي شهر يوليو، أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي إرشادات جديدة للمؤسسات المالية المرخصة ترتبط بتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة بشأن مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. وكان يتوجب على المؤسسات المالية المرخصة الامتثال لهذه الإرشادات، في غضون شهر واحد من تاريخ دخولها حيز التنفيذ في 8 يوليو 2021. وستساهم الإرشادات في فهم المؤسسات المالية المرخصة لكيفية تنفيذ الالتزامات القانونية بفعالية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. وتعكس هذه التحسينات والسياسات الجديدة التزام السلطات الإماراتية المتواصل بتطبيق الرقابة والإشراف التنظيمي الصارم لمعالجة التهديدات التي تفرضها الجرائم المالية. ومع استمرار المجرمين والجماعات المنظمة باستغلال الأوضاع السائدة لتكييف أساليبهم، باتت الحاجة ملحة لبذل مزيد من الجهود لمواجهة المخاطر المحتملة.

الإمارات العربية المتحدة تعزز نهجها الرقابي القائم على المخاطر

انطلاقاً من التزامها بالحد من مخاطر الجرائم المالية، فإن النهج الرقابي القائم على المخاطر يشكل المحور الجوهري لاستراتيجية دولة الإمارات وجهودها المبذولة من أجل دعم بناء القدرات الوطنية اللازمة.

وباعتبار الإمارات العربية المتحدة مركزاً عالمياً للابتكار والتجارة والاستثمار، فإن استمرار نموها يتطلب استقراراً تنظيمياً ووضوحاً على نحو ينسجم مع أفضل الممارسات الدولية والمحركات المحلية للنشاط التجاري. ولا يخفى على أحد أيضاً أن الجاذبية التجارية التي تتمتع بها الإمارات العربية المتحدة، والتي تفضي إلى تحقيق النمو واستقطاب المشاريع الريادية، تنطوي على مخاطر الجرائم المالية كما تم تعريفها في التقييم الوطني للمخاطر المرتبطة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

وعلى الرغم مما سبق، أوضحت السلطات التنظيمية في الإمارات العربية المتحدة ـ وما زالت توضح ـ أنه في حين ترحب الدولة بالنشاط التجاري المشروع، فإن المكاسب غير المشروعة لا مكان لها في الاقتصاد المحلي أو الدولي. وكذلك، يجري التدقيق عن كثب في أطر العمل المتعلقة بالجريمة المالية المعتمدة من قبل الشركات الخاضعة للرقابة للتحقق من مدى فعاليتها وامتثالها للمتطلبات التنظيمية، مع خضوعها لغرامات مالية كبيرة في حالة عدم الامتثال.

وفي حين تواصل الإمارات العربية المتحدة ترسيخ ثقافة الامتثال في أوساط القطاعات الخاصة، فإن الجهات الرقابية بدأت بتبني النهج القائم على المخاطر في التصدي لمشكلة التدفقات المالية غير المشروعة. ومن منظور الامتثال، فإن المجالات الرئيسية التي تحظى باهتمام المصرف المركزي، وهيئة الأوراق المالية والسلع، ووزارة الاقتصاد، وسلطة دبي للخدمات المالية، وسلطة تنظيم الخدمات المالية، والهيئات التنظيمية الأخرى داخل الدولة وفي المناطق الحرة، تشمل تنفيذ إجراءات مكثفة لضمان قيام الشركات بتحسين ضوابط الرقابة الداخلية وإجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء، والتي أثبتت تاريخياً أنها مصدر قلق رئيسي.

ويتمثل الهدف الأسمى لهذا النشاط الرقابي المتزايد والتعاون المشترك مع القطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة، فيما يتعلق بمسائل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في تعزيز الفهم المشترك بأن الجهات المختصة يجب أن تقوم بدورها في كشف متحصلات الجريمة والإبلاغ عنها، مع التمسك بالتزاماتها التنظيمية بالحد من المخاطر ومعالجة نقاط الضعف المحتملة في النظام.

خلال الأشهر الماضية، نجحت الإمارات العربية المتحدة في تعزيز نهجها الرقابي القائم على المخاطر في مجال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال البرامج التدريبية المتعلقة بالامتثال، وتنفيذ عمليات التفتيش الميداني، وتطبيق الغرامات. وفي إطار هذه الجهود، تم التركيز بشكل رئيسي على إعداد وتقديم حلقات عمل شاملة حول الامتثال إلى المهنيين العاملين في الإمارات العربية المتحدة لضمان تعزيز الوعي بمخاطر الجرائم المالية ذات الصلة بقطاعاتهم.

وفي هذا الصدد، شارك أكثر من 100 من المسؤولين في الجهات التنظيمية وكبار المسؤولين من مختلف القطاعات المعنية في الجلسات التدريبية حول الامتثال لقوانين مكافحة الجرائم المالية، حيث تم التركيز على مواضيع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والحوكمة، والأمن السيبيراني، والإشراف المالي، ومخاطر سلوك السوق. وقد أمكن تحقيق هذا النطاق الواسع من التدريب من خلال التعاون الواسع النطاق بين الإمارات العربية المتحدة وشركائها على الصعيدين المحلي والدولي، بما في ذلك شراكة المصرف المركزي مع المعهد المصرفي في أيرلندا، وشراكة هيئة الأوراق المالية والسلع مع معهد أعضاء مجالس الإدارات في دول مجلس التعاون الخليجي،

المنظمة غير الربحية، والتعاون بين الجهات التنظيمية والشركات الخاصة مثل سلطة دبي للخدمات المالية وتومسون رويترز. وقد تم توفير العديد من الدورات التدريبية باللغتين العربية والإنجليزية من أجل حشد أكبر عدد ممكن من الجمهور.

وتساهم هذه المبادرات التثقيفية في توسيع الجهود المتنامية التي تبذلها إدارة الإشراف على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والتي تواصل مهامها المتمثلة بتقييم مدى فعالية مكافحة الجرائم المالية من قبل المؤسسات المالية العاملة في الدولة، في إطار مساعيها لإكمال عمليات التفتيش وفقاً للتقويم الرقابي القائم على المخاطر. وقد ركزت التقييمات حتى الآن على الأدوات والإجراءات اللازمة للحفاظ على إطار عمل فعال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر عمليات تقييم المخاطر، والحوكمة، والخبرة، ومراقبة المعاملات، وتدابير العناية الواجبة تجاه العملاء.

ويتم تحديد أولويات التفتيش بواسطة أدوات مراقبة السوق المعتمدة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بناء على البيانات التي تم جمعها في الأشهر السابقة عن الشركات الخاضعة للإشراف بناء على معدلات المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، يشكل التواصل مع مسؤولي الامتثال عنصراً رئيسياً لضمان التنفيذ الفعّال للوائح المعمول بها في الدولة، ويواصل المصرف عقد منتديات منتظمة لمسؤولي متابعة الامتثال لمناقشة القضايا المتعلقة بالامتثال للمتطلبات التنظيمية وحماية المستهلك، فضلاً عن تبادل الخبرات وأفضل الممارسات.

كما تحرص إدارة مكافحة غسل الأموال في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على التعاون مع سلطات تنظيمية أخرى وسلطات إنفاذ القانون في الدولة، مثل وحدة المعلومات المالية واتحاد مصارف الإمارات من أجل تعزيز تبني المعايير التنظيمية. على سبيل المثال، في يونيو 2021، أصدر المصرف المركزي إرشادات جديدة بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمؤسسات المالية المرخصة والأعمال والمهن غير المالية المحددة، لتنضم إلى اللوائح الأخرى الصادرة عن سلطة دبي للخدمات المالية، ووزارة الاقتصاد، ووزاة العدل، وسلطة تنظيم الخدمات المالية، وهيئة الأوراق المالية والسلع. كما أن تنسيق النهج الرقابي الذي تتبعه الإمارات العربية المتحدة لضمان التعاون المشترك في أوساط المجتمع التنظيمي في مجال عمليات التفتيش المشتركة وتبادل المعلومات، ومناقشة التحديات، والمشاركة في حلقات العمل مع النظراء المحليين والأجانب.

بالإضافة إلى ذلك، فإن البنوك والمؤسسات المالية المرخصة ليست القطاع الوحيد الخاضع للرقابة من جانب جهات الاختصاص بموجب النهج القائم على المخاطر في دولة الإمارات . كذلك فإن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع، بالإضافة إلى الهيئات التنظيمية في المناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة، تتولى مراقبة الالتزام بالمعايير الدولية المتعلقة بتنظيم الأصول الافتراضية، بما في ذلك اعتماد قواعد السفر الموصى بها من قبل مجموعة العمل المالي وتعمل الهيئات التنظيمية داخل الدولة وفي المناطق الحرة معاً على إصدار الإرشادات في هذا المجال، وقد قامت سلطة المنطقة الحرة بمطار دبي (دافزا) مؤخراً بتوقيع اتفاقية مع هيئة الأوراق المالية والسلع بهدف دعم تنظيم الأصول الرقمية المشفرة وتوفيرها وإصدارها وإدراجها وتداولها في المنطقة الحرة. وتنص هذه الاتفاقية على عقوبات صارمة في حال عدم الامتثال أو النشاط غير المشروع الذي ينطوي على أصول افتراضية، بما في ذلك أحكام السجن والغرامات التي تتراوح بين 250,000 و1 مليون درهم إماراتي (أي ما يعادل 68 ألف دولار أمريكي - 270 ألف دولار أمريكي).

وبالإضافة إلى ذلك، تستهدف وزارة الاقتصاد ووزارة العدل القطاعات غير المالية ذات المخاطر العالية، مثل مقدمي خدمات الشركات والوسطاء/تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة. وقد ركزت وزارة الاقتصاد على تنفيذ سلسلة من 80 ورشة عمل لتعزيز التوعية حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والالتزامات المفروضة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة، وقد ركزت هذه الورش، التي حظيت بدعم 38 سلطة ترخيص محلية ومناطق حرة غير مالية، على ضمان التزام الأعمال والمهن غير المالية المحددة برفع تقارير المعاملات المشبوهة عبر استخدام منصة goAML. كما تخضع العلاقات بين الأعمال والمهن غير المالية المحددة والمؤسسات المالية للرقابة المشددة من قبل السلطات.

وفي شهر يونيو، أصدر المصرف المركزي إرشادات جديدة بإلزام مقدمي الخدمات المؤسسية ومكاتب المحاماة بالإبلاغ عن أي سلوك قد يُشتبه بارتباطه إلى حدٍ ما بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو الجرائم الجنائية، عن طريق تقديم تقارير بشأن الأنشطة المشبوهة مباشرة إلى وحدة المعلومات المالية في دولة الإمارات في غضون 35 يوماً من اكتشافها، عبر استخدام منصة "goAML"، مع فرض عقوبات كبيرة في حال عدم الامتثال. وبموجب هذه الإرشادات، يتعين على المؤسسات المالية المرخّصة التي تقدم الخدمات للأعمال والمهن غير المالية

يتمحور الدور الرئيسي الذي يضطلع به مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي حول التأكد من أن جميع المؤسسات المالية المرخصة تملك فهماً عميقاً للالتزامات القانونية المتعلقة بالحد من مخاطر الأنشطة غير المشروعة في النظام المالي لدولة الإمارات. وتشكل الإرشادات نقطة مرجعية رئيسية ينبغي الاسترشاد بها من قبل جميع الكيانات التي تقدم الخدمات للعملاء في القطاع العقاري وقطاع المعادن الثمينة والأحجار الكريمة.

معالي خالد محمد بالعمى،

محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

المحددة والأشخاص الاعتباريين والكيانات القانونية، تقييم المخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتطوير برنامج فعّال لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، ويمكن أن تشمل الشركات، المؤسّسات، الجمعيات، الصناديق الائتمانية، أو غيرها من الكيانات المماثلة. كما تم إصدار إرشادات مماثلة في الأشهر الأخيرة تستهدف المؤسسات المالية التي تقدم الخدمات إلى تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، مشددة على أهمية اتخاذ تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء وتقديم التقارير بشأن المعاملات المشبوهة.

وعلاوة على ذلك، يتعين على البنوك التي تعمل مع هذا القطاع إجراء تقييم مناسب لمخاطر الجرائم المالية لعملائها ووضع ضوابط قوية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للحد من المخاطر المتعلقة بقطاعات مثل المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، مع التشديد على أهمية الدور الرئيسي الذي يؤديه مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال لضمان إجراء تقييم ملائم لمخاطر العملاء في هذا القطاع ووضع تدابير فعالة للحد منها.

تتعاون الهيئات التنظيمية داخل الإمارات العربية المتحدة تعاوناً وثيقاً في تنسيق أنشطة تبادل المعلومات عن حالات عدم الامتثال المحتملة وفرض عقوبات بموجب صلاحيات الإنفاذ المفوضة لكل هيئة تنظيمية. وقد أعلنت وزارة الاقتصاد مؤخراً أن الغرامات الإدارية المترتبة على عدم تطبيق ضوابط فعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب قد ارتفعت إلى حد يتراوح بين 50000 درهم إماراتي إلى مليون درهم إماراتي (أي ما يعادل 13،6000 إلى 272،000 دولار أمريكي)، مع غرامات جنائية تصل إلى 5 ملايين درهم إماراتي (أي ما يعادل 1.36 مليون دولار أمريكي)، بالإضافة إلى عقوبة السجن. وبعد انتهاء فترة السماح النهائية في مايو، قامت وزارة الاقتصاد بعمليات تفتيش للمتابعة وكشفت عن 100 مخالفة على الأقل من قبل الأعمال والمهن غير المالية المحددة، ما استدعى تطبيق غرامات بلغ مجموعها 5 ملايين درهم (أي ما يعادل 1.36 مليون دولار أميركي) في خطوة لردع ممارسة سلوكيات مماثلة في المستقبل.

بالإضافة إلى ذلك، وقعّ المصرف المركزي في شهر أبريل الماضي غرامة مالية تزيد على 496.000 درهم (حوالي 135.000 دولار أمريكي) على شركة صرافة بسبب حالات عدم الامتثال المتكررة وأوجه قصور كبيرة في ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي سياق آخر، قامت سلطة تنظيم الخدمات المالية في شهر مايو، بتوقيع غرامات مالية على 8 من الأعمال والمهن غير المالية المحددة تتراوح بين 5000 و10000 دولار أمريكي، بسبب تخلفها عن تقديم التقارير السنوية الإلزامية حول تقييم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما عينت وزارة الاقتصاد رئيساً جديداً لعمليات التفتيش للمساعدة في الزيارات الميدانية والمتابعة، كما أعلنت الوزارة عن تسجيل أكثر من 13 ألف مؤسسة في منصة goAML لرفع تقارير المعاملات المشبوهة (وبهذا يكون مستوى الامتثال قد بلغ 70% من إجمالي عدد الشركات، مع توقع أن يرتفع هذا المعدل في الأشهر المقبلة).

إن الجرائم المالية تتكيف بسرعة مع التغييرات الرقابية، وهو ما يجعل المساعي الرامية إلى التصدي لها أكثر تعقيداً من ذي قبل، كما أن التدابير المكثفة التي تتخذها دولة الإمارات ما هي إلا دليلا واضحا على أن النهج الرقابي القائم على المخاطر يتطلب إجراء تحسينات وتحديثات مستمرة تواكب المعايير المحلية والدولية، ما يعكس الحاجة الملحة إلى مواجهة الطبيعة المتطورة للجرائم المالية العابرة للحدود.

ومن هذا المنطلق، ستواصل الجهات الرقابية في دولة الإمارات الإشراف على التنفيذ الفعال لقواعد ولوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالتعاون مع القطاع الخاص والشركاء الدوليين، لضمان الحد من المخاطر الناجمة عن الجرائم المالية ومعالجة أوجه القصور في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الإنجازات التي حققتها الإمارات العربية المتحدة في مجال التحقيق بالجرائم المالية

إن الأولوية الرئيسية في إستراتيجية الإمارات العربية المتحدة لمكافحة التمويل غير المشروع تتمثل في إجراء تحقيقات شاملة وفعالة تحقق الربط بين الأجهزة القضائية وأجهزة إنفاذ القانون والأجهزة الرقابية باعتبارها العناصر الأساسية التي تؤلف الإطار القانوني لمكافحة الجرائم المالية.

وفي إطار هذه الجهود، تنتهز دولة الإمارات جميع الفرص المتاحة لتعزيز قنوات التعاون القائمة، ومصادر المعلومات، وأنشطة التدريب، وبناء القدرات والموارد في مختلف الجهات المعنية، ولا سيما وحدة المعلومات المالية، ووزارة الداخلية، والنيابة العامة، ووكالات إنفاذ القانون، وخاصة فيما يتعلق بمخاطر غسل الأموال، والاحتيال، والعقوبات، وتمويل الإرهاب.

وقد لعبت وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات بشكل خاص دوراً أساسياً في جمع المعلومات الاستخباراتية وتجميد الأموال لإجراء مزيد من التحقيقات في قضايا الملاحقة القضائية، بما في ذلك الإدانات الرئيسية لجرائم غسل الأموال والاحتيال التي غطّتها وسائل الإعلام الإماراتية والدولية على نطاق واسع.
وقد لعبت وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات دوراً محورياً في معالجة هذه القضايا وبذلت جهوداً شاملة من أجل التنسيق مع وكالات إنفاذ القانون في الإمارات العربية المتحدة وخارجها، مما أدى إلى إيجاد تسويات نهائية للفصل بهذه القضايا بنجاح.
وفي هذا الشأن، أثبتت القدرات الراسخة التي تتمتع بها دولة الإمارات في مجال التحقيق في شبكات تمويل الإرهاب وتعطيلها أنها قاعدة مرجعية يمكن الانطلاق منها لتعزيز تبادل المعرفة في مجالات أخرى، مثل الجريمة المنظمة، لا سيما في ظل ظهور نتائج التحقيقات الرئيسية في الأشهر الأخيرة.

وقد ساهم في تحقيق هذه التحسينات، من بين مجالات أخرى، توسيع دور وحدة المعلومات المالية في نقل المعلومات الاستخبارية القابلة للتطبيق إلى سلطات إنفاذ القانون. ورغم أن تمويل الإرهاب كان مدفوعاً تاريخياً بالتعاون القوي بين أمن الدولة في الإمارات العربية المتحدة ووزارة الداخلية ووكالات إنفاذ القانون، مع تلقي معلومات إضافية من وحدة المعلومات المالية، إلا أنّ هذه الأخيرة ومن خلال القيام بذلك، تضطلع بدور مركزي في قيادة عملية تلقي وتحليل ونشر المعلومات المالية المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب ومخططات غسل الأموال المعقدة التي غالباً ما تسيطر عليها الجماعات الإجرامية المنظمة التي تدخل دولة الإمارات.

وتتواصل وحدة المعلومات المالية باستمرار مع وزارة الداخلية ووكالات إنفاذ القانون والمدّعين العامين في جميع أنحاء دولة الإمارات لتسليط الضوء على القضايا ذات الصلة، والإبلاغ عن أنشطة إنفاذ القانون من خلال تحليل وتفكيك تقارير المعاملات المشبوهة ومنتجات الاستخبارات بشكل عملي، والتنسيق مع السلطات القضائية بشأن الملاحقة القانونية لجرائم تمويل الإرهاب وغسل الأموال.

ويتمثل هدف وحدة المعلومات المالية في إطار هذه الجهود في دفع عملية تفكيك المعلومات وإجراء التحقيقات، والعمل مع الكيانات الخاضعة للتنظيم لتحسين جودة تقارير المعاملات المشبوهة، والاتصال بالنظراء الأجانب للتعرف على الأنماط التي تستدعي اتخاذ إجراءات نيابة عن وكالات سلطات إنفاذ القانون في دولة الإمارات وتوفير الأدلة الداعمة في سياق قضائي.
كما حققت دولة الإمارات معدلات إدانة قوية في قضايا تمويل الإرهاب في السنوات الأخيرة، إذ تشير التحقيقات المكتملة والمستمرة إلى أنّ الإمارات العربية المتحدة تتحرّك في اتجاه مماثل لتعزيز النهج المتبع في الملاحقة القانونية لمرتكبي جرائم غسل الأموال.

تكتسب نتائج هذه القضايا أهمية حاسمة، ولا تقتصر جهود الإمارات العربية المتحدة على جمع المعلومات عن الجرائم وإجراء التحقيقات والملاحقات القضائية فقط، بل تمتد أيضاً إلى الإدانة الجنائية وإلى مصادرة واسترداد الأصول المتأتية من متحصلات الجريمة.

وكمرحلة وسيطة، فإن تتبع الأصول على وجه الخصوص، هو من المجالات التي عزمت السلطات الحكومية الإماراتية على تسخير الموارد اللازمة لتحقيق أهدافها من أجل التعرف على الأنشطة الإجرامية وما يرتبط بها من أصول ملموسة وغير ملموسة واتخاذ الإجراءات القانونية ضدها.

وفي سياق مماثل، أصدرت لجنة السلع والمواد الخاضعة للرقابة على الاستيراد والتصدير في الإمارات العربية المتحدة تعليمات إلى القطاع الخاص لتطبيق العقوبات المالية المستهدفة بشكل فعّال من خلال إلزام الشركات بتنفيذ أوامر تجميد الأموال والأصول الخاضعة لسيطرة الأفراد والكيانات المدرجة على قوائم العقوبات، في حال أفضت التحقيقات إلى فرض عقوبة بتجميد الأصول الخاضعة للعقوبات المالية المستهدفة.

وفي الأشهر الأخيرة، استجابت البنوك في الإمارات العربية المتحدة للعديد من طلبات التعاون الواردة من سلطات خارجية

وبالتعاون مع وحدة المعلومات المالية الإماراتية، فقامت بتجميد أصول تتعلق في العديد من القضايا الرئيسية.

وتشير هذه القضايا، التي تم تسليط الضوء على بعضها أدناه، إلى أنّ القطاع الخاص - بالتنسيق مع وحدة المعلومات المالية - يضمن قدرته على تقديم التحليل المتطوّر بما يتماشى مع الأولويات الاستراتيجية لدولة الإمارات في مكافحة الجرائم الأصلية الأجنبية وتلبية الاحتياجات التشغيلية للنظراء الأجانب.

ومع ذلك، فإن التحقيقات الدولية تنطوي على العديد من التحديات المعقدة، ما حثّ دولة الإمارات على صياغة علاقات تعاونية مع نظيراتها في سلطات قضائية أخرى. ومن الخطوات الأساسية التي اتخذتها دولة الإمارات مؤخراً، التصديق على اتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم مع وحدات المعلومات المالية في آسيا وأفريقيا وأوروبا، والتي من شأنها أن تعزز التعاون الثنائي الذي يركز على التصدي لقضايا الفساد والاختلاس وغسل الأموال.

وعلاوة على ذلك، وقّع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في يونيو مذكرة تفاهم مع البنك المركزي المصري بشأن مراقبة وتحسين تدفق المعلومات لتسهيل التعاون في مجال مكافحة الجرائم المالية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الاتفاقيات الدولية في حد ذاتها لا تكفي لتحقيق الالتزام بتسليم المجرمين، كما أنّ قدرات مؤسسات الدولة المحلية ووكالات إنفاذ القانون ضرورية للقبض على الأفراد المتورطين في مخططات الجرائم المالية العابرة للحدود الوطنية.

ومن النجاحات الأخرى التي تم تحقيقها مؤخراً، نشير إلى عمليات القبض على العديد من المجرمين الدوليين البارزين، وهذه شهادة على أنّ الإمارات العربية المتحدة شريك موثوق به في التعامل مع التحقيقات المعقدة، بالإضافة إلى قضيتين جديرتين باهتمام خاص. ففي شهر مايو، ألقت شرطة دبي القبض على مواطن بريطاني للاشتباه في تورطه بمخطط لاستيراد المخدّرات من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا. وكذلك، أسفر القبض من قبل شرطة دبي في يونيو 2020 على مواطن نيجيري رفيع المستوى متورط في جرائم الاحتيال وغسل الأموال إلى اعترافه بالتهم الموجهة إليه من قبل محكمة أمريكية في قضايا غسل الأموال، حيث أثنت السلطات الأمريكية على التعاون الكبير الذي بذلته وزارة الداخلية في دولة الإمارات في هذه القضية. وستواصل دولة الإمارات سعيها للتعاون الوثيق مع الشركاء الدوليين من أجل زيادة معدل النجاح في الكشف عن التهديدات الدولية البارزة واعتقال المجرمين ومصادرة المتحصلات غير المشروعة للجرائم.

إن الحصول على البيانات وتفكيكها في إطار التحقيقات المالية يشكل عنصراً أساسياً في الجهود التي تبذلها الإمارات العربية المتحدة في مجال التحقيقات المالية، وقد أتاحت التغييرات التنظيمية الأخيرة الفرصة أمام السلطات المحلية للحصول على مصادر إضافية للمعلومات. وفي هذا السياق، أنشأت الإمارات العربية المتحدة قاعدة بيانات موحدة لضمان امتثال المنشآت بتوفير بيانات المستفيد الحقيقي، يمكن الوصول إليها من قبل الشرطة، ووكالات الأمن، وأي جهات أخرى ضالعة في التحقيقات في الجرائم المالية.

ومنذ 30 يونيو، تم إرسال تعليمات إلى أكثر من خمسمائة ألف شركة مسجلة في الإمارات العربية المتحدة للإفصاح عن بيانات المستفيدين الحقيقيين. خلال الاجتماع العاشر للجنة العليا للإشراف على الإستراتيجية الوطنية لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث أشار سعادة حامد الزعابي، مدير عام المكتب التنفيذي لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى أنّه وحتى شهر يوليو من العام الحالي، التزمت ما نسبته 89 % من

> تسعى الوزارة إلى تعزيز التفاهم ورفع مستوى الوعي بين هذه المؤسسات... [عن] مخاطر غسل الأموال، وطرقها ووسائل الحماية منها. [الإفصاح عن المستفيد الحقيقي هو أحد الشروط الرئيسية لاستيفاء متطلبات الإفصاح والشفافية المطبقة على الشركات والأفراد في إطار نظام مكافحة غسيل الأموال في الدولة.

صفية الصافي،
مديرة إدارة مواجهة غسل الأموال في وزارة الاقتصاد في الإمارات

المنشآت المسجلة في دولة الإمارات بتعليمات توفير البيانات عن المستفيد الحقيقي، ومن المتوقع أن تزيد هذه النسبة في الأشهر المقبلة.

وسيتم تطبيق لوائح المستفيد الحقيقي على الشركات المسجلة داخل دولة الإمارات وتلك المسجلة في المناطق الحرّة، على حدّ السواء. وسيكون لذلك تأثير واسع النطاق على النظام المالي في دولة الإمارات، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من فعالية التحقيقات في الحد من مخاطر الجرائم المالية. وقد بدأت العديد من السلطات باستخدام المعلومات المتعلقة بالمستفيد الحقيقي من خلال تطبيق الإجراءات القانونية المناسبة للحصول على فهم أفضل عن الكيانات المترابطة في العديد من التحقيقات السرية والبارزة.

بالإضافة إلى التصدي للتهديدات الدولية، أثبتت مؤسسات الإمارات العربية المتحدة تعاونها الناجح وفعاليتها في التصدي للانتهاكات المحلية البارزة لأطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ففي شهر يوليو الماضي، أدين تسعة أفراد وست شركات مسجلة في أبو ظبي في قضية بارزة تتعلق بغسل الأموال شملت التداول في العملات المشفرة. ونتيجة للتحقيقات والملاحقة القضائية، حُكم غيابياً على أربعة أشخاص بالسجن لمدة 10 سنوات، وتم فرض غرامات فردية على كل منهم بقيمة 10 ملايين درهم (أي ما يعادل 2,72 مليون دولار أمريكي)، وسيتم ترحيل هؤلاء بعد انتهاء مدة عقوبتهم.

وقد تبيّن أيضاً أن الشركات المتورطة مع هؤلاء الأفراد لم تلتزم بالتقيد باللوائح المطبقة وقد تم فرض غرامات مالية عليها

قدرها 50 مليون درهم لكل شركة (أي ما يعادل 13.6 مليون دولار أمريكي)، بالإضافة إلى مصادرة الأموال المتأتية من مخططات غسل الأموال.

وفي شهر أبريل الماضي، تم فرض غرامة على شركة صرافة تخضع لتحقيق في جريمة مالية بقيمة 496,000 درهم إماراتي (أي ما يعادل 135 ألف دولار أمريكي) لعدم الالتزام بقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب السارية المفعول في الإمارات العربية المتحدة. أما في مايو، فقد تم تغريم تاجر ذهب مقيم في دبي بمبلغ 1.35 مليون درهم إماراتي (أي ما يعادل 367,000 دولار أمريكي) لارتكاب ثمانية انتهاكات لقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بعدما أفضت التفتيشات الرقابية والتحقيقات القضائية إلى الكشف عن عدم تبني إطار عام لإدارة وتقييم المخاطر وعدم الالتزام بالسياسات الداخلية المعتمدة.

في النهاية، تتسم العلاقات الوثيقة مع الجمهور بأهمية بالغة في توسيع قدرات الإمارات العربية المتحدة على التصدي لمخاطر الجريمة المالية واتباع نهج شامل ومنظم لحل المشاكل بالتنسيق المشترك مع جميع الأطراف المعنية. وقد تم اتخاذ تدابير استباقية لتحقيق هذه المشاركة من خلال البدء بتطبيق قواعد الإبلاغ عن المخالفات فور بروز أي دلائل على احتمال وقوعها للحد من مخاطر وقوع أضرار جسيمة.

ويشرف مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على تطبيق هذه القواعد ومتابعة الالتزام بها. وفي هذا السياق، أطلق المصرف أداة عبر الإنترنت تسمح لأصحاب الشأن الخارجيين والجمهور بالإبلاغ عن سوء السلوك المالي من قبل موظفي البنك المصرفي أو المقاولين أو ممثلي البنوك التجارية، ليتم التحقيق معهم وفرض العقوبات التأديبية، حسب الاقتضاء.

وفي إطار الإجراءات المتوقعة في المستقبل، تعمل سلطة دبي للخدمات المالية على اعتماد تدابير الإبلاغ عن المخالفات سيتم تطبيقها على الشركات الخاضعة في سلطة دبي للخدمات المالية، والأعمال والمهن غير المالية المحددة، ومدققي الحسابات المسجّلين، وقد قامت بتعميم مسودة هذه القواعد للتعليق عليها وإرجاعها إلى السلطة قبل في بداية سبتمبر.

وعلاوة على ذلك، تم تطبيق إجراءات صارمة لمنع التعاون مع المجرمين. فبحسب التعليمات الصادرة عن وزارة العدل في أبو ظبي، فإن الأفراد الذين يساعدون في التحويلات المالية إلى حسابات مجهولة معرضون للمساءلة القانونية لتورطهم في تقديم المساعدة في أنشطة غير مشروعة. كما أن التنبيه عن الأشخاص الخاضعين للتحقيق من قبل السلطات الإماراتية يعدّ جريمة في الإمارات العربية المتحدة، كما أن الهيئات التنظيمية وهيئات إنفاذ القانون تتخذ الخطوات المناسبة لإبلاغ الجمهور بمسؤولياتهم في هذا الصدد.

تساهم هذه الإنجازات الهامة، كما تم توضيحها أعلاه، في ترسيخ المسار الإيجابي الذي تنتهجه الإمارات العربية المتحدة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وعلى الرغم من هذه النجاحات، فإننا نتطلع إلى تحقيق إنجازات أعظم في المستقبل، في ظل التزام عميق من جانب سلطات إنفاذ القانون في الدولة بمواصلة التحقيقات المعقدة وتلبية احتياجات أصحاب الشأن المحليين والدوليين في التحقيق في القضايا الكبرى المتعلقة بالجرائم المالية وتطبيق إجراءات الملاحقة القضائية.

مصادر مهمة
للتعمّق أكثر في الموضوع

التعاون الدولي والمحلي

ميناڤاتف ترفع مستوى الامتثال الفني لدولة الإمارات في ثلاثة مجالات مهمة
وكالة أنباء الإمارات، 12 يونيو 2021

تشكيل لجنة فرعية جديدة للشراكة بين القطاعين العام والخاص تحت قيادة المكتب التنفيذي
وكالة أنباء الإمارات، 2 مارس 2021

الحوار الهيكلي بين الاتحاد الأوروبي والإمارات العربية المتحدة بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
وزارة الخارجية والتعاون الدولي، 13 يوليو 2021

وفد إماراتي يزور المملكة العربية السعودية لتعزيز جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
وكالة الأنباء الإماراتية، 25 يوليو 2021

دولة الإمارات تشارك في الأعمال والمهن غير المالية المحددة في الداخل والخارج لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
وكالة الأنباء الإماراتية، 12 يوليو 2021

الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة تسعيان لتحديد ومواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
الزاوية، 21 يونيو 2021

القضايا الجنائية البارزة

القبض على الهارب البريطاني مايكل موجان في الإمارات العربية المتحدة بتهمة تهريب مخدرات
بي بي سي نيوز، 9 مايو 2021

ستة أفراد متهمين في مخطط دولي للاحتيال على مؤسس مدرسة قطرية ثم غسل أكثر من مليون دولار من العائدات غير المشروعة
وزارة العدل الأميركية، 28 يوليو 2021

هاشبابي: مؤثر نيجيري يعترف بتهمة غسل الأموال
بي بي سي نيوز، 29 يوليو 2021

الغرامات

محكمة جنايات أبوظبي تدين 9 متهمين و 6 شركات بغسل الأموال وتداول العملات المشفرة
وكالة الأنباء الإماراتية، 28 يوليو 2021.

تغريم تاجر ذهب في دبي 1.35 مليون درهم لعدم امتثاله لقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
ناشيونال نيوز، 23 مايو 2021

تغريم الأعمال والمهن غير المالية المحددة من قبل هيئة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي لخرق متطلبات إعداد التقارير التنظيمية
سوق أبو ظبي العالمي، 2 يونيو 2021

التعليمات واللوائح

مصرف الإمارات المركزي إرشادات جديدة للمؤسسات المالية بشأن مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب
مصرف الإمارات المركزي، 12 يونيو 2021

مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي يصدر إرشادات جديدة للمؤسسات المالية المرخصة ترتبط بتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة
الزاوية، 26 يوليو 2021

مخالفات إجراءات مكافحة غسل الأموال قد تصل إلى مليون درهم: وزارة الاقتصاد
وكالة الأنباء الإماراتية، 31 مايو 2021

شركات العقارات والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة في الإمارات العربية المتحدة تواجه تدقيقاً صارماً في مكافحة غسل الأموال
جلف تايم نيوز، 30 يونيو 2021

وزارة الاقتصاد الإماراتية تبدأ عمليات التفتيش لضمان أن الشركات تلتزم بقواعد الجرائم المالية
ذا ناشيونال نيوز، 27 أبريل 2021

الشركات في مواجهة الإفصاح عن المالك الحقيقي إزاء الإجراءات التي تتخذها دولة الإمارات لتجنب قائمة الأموال المشبوهة
رويترز، 30 يونيو 2021

التعليم وبناء القدرات

المصرف المركزي يحتفل بتخريج 25 مواطناً من برنامج الشهادة التنفيذية لمتخصصي الإشراف القائم على المخاطر
وكالة الأنباء الإماراتية، 23 مايو 2021

المصرف المركزي يطلق بوابة للإبلاغ عن المخالفات من دون الكشف عن الهوية
مصرف الإمارات المركزي، 7 يونيو 2021